الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة آكلي امحند أولحاج - البويرة

تنظم بالتنسيق مع **الجمارك الجزائرية** :

الملتقى الوطني

ترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات: الفرص، التحديات والبدائل

18 و 19 أكتوبر 2023

قاعة المحاضرات الكبرى بالجامعة (حضوريا)

الإشراف على الملتقى الوطني

- الرئيس الشرفي للملتقى: البروفيسور عمار حياهم مدير الجامعة
- المنسق العام للملتقى: د.علي معزوز نائب مدير الجامعة للعلاقات الخارجية
- رئيس الملتقى: د. مداني لخضر
- رئيس اللجنة العلمية : د. حسيبة رحماني عميدة كلية الحقوق والعلوم السياسية
- رئيس اللجنة التنظيمية: د.علي لرقط: نائب مدير الجامعة للبيداغوجيا

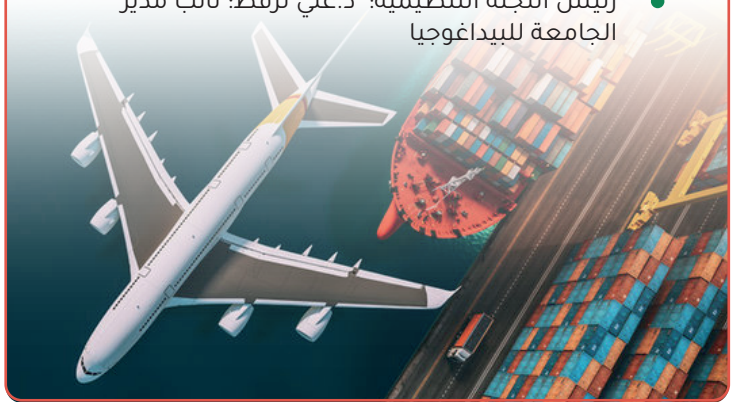

السياق والمبررات

زاد الاهتمام بموضوع التصدير باعتباره من أهم الموضوعات القانونية والاقتصادية التي لا تزال محل بحث ضيق، لما يثيره من إشكاليات قانونية من جوانب عديدة في تطبيق الأحكام التشريعية والنصوص التطبيقية الخاصة به، ولاسيما ما يتعلق بضبط وتنظيم مسألة حرية التصدير والاستيراد في ظل الشروط المقيدة لممارسة النشاط من طرف المتعاملين الاقتصاديين، والعراقيل أو المشاكل التي يواجهونها.

يأتي هذا الملتقى المنظم من طرف جامعة آكلي امحند أولحاج - البويرة وبتنسيق مع الجمارك الجزائرية في ظل السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الجزائر من أجل تسريع الديناميكية الاقتصادية الرامية لتحقيق التنويع الاقتصادي، وتوفير متطلباتها في مجال تحسين مناخ الأعمال وتيسير التجارة، لما له من أثر على ترقية الاستثمار والإنتاج الوطني، وتعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية، بما فيها الصغيرة والمتوسطة منها، لترقية مكانتها في الأسواق الخارجية ورفع مساهمتها في القيمة المضافة، وكذا جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطوير الصادرات خارج المحروقات من حيث جودة السلع وكميتها المصدرة.

كما يأتي هذا الملتقى في خضم تحولات اقتصادية عالمية، تشهد فيها سلاسل الإمداد العالمية اضطرابات متواترة جراء السياسات التجارية والأوبئة والنزاعات الإقليمية من جهة، وإعادة تشكّل للمشهد الاقتصادي الدولي، الذي تعززت فيه مكانة كتل إقليمية جديدة، ومنها التكامل على مستوى القارة الافريقية وآفاقها الواعدة في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وهي وإن توفر-إلى جانب فضاءات إقليمية أخرى- مكاسب استثمارية وتجارية؛ وفرص ولوج المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للأسواق الإفريقية، إلا أنها تستوجب تحضيرا لجميع شروط المرافقة والتسهيلات للمصدرين والمتعاملين الاقتصاديين.

في الواقع لا يخفى على أحد أن مجال الإنتاج الوطني والتصدير في الجزائر لايزال يواجه معوقات عديدة وصعبة: كلية وجزئية، خارجية وداخلية، ذات طابع هيكلي وتنظيمي، تعطل سير عمليات الإنتاج وتعرقل عمليات التصدير، مما يطرح في هذا الصدد مسألة انسجام الإطار التشريعي والتنظيمي الناظم لعمليات التجارة الخارجية بكل جزئياتها، كذلك مسألة التنسيق العملياتي لمختلف الهيئات المعنية والمتدخلة لممارسة وإنجاز عمليات استيراد المنتوجات وتصديرها؛ مما يتطلب التكفل بالبحث أو اقتراح كل تدبير ذي طبيعة مؤسساتية أو تشريعية أو تنظيمية للوصول إلى حلول عملية لمختلف المعوقات والإشكالات، ووفقا لمقاربة شاملة.

وغنيٌّ عن البيان أن إدارة الجمارك الجزائرية لها دور محوري في هذا السياق؛ باعتبارها الجهاز الساهر على تنفيذ وتجسيد السياسة الاقتصادية الوطنية، وتطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية الناظمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بعمليات الاستيراد والتصدير، ومراقبة كل نشاط مرتبط بإدخال البضائع وإخراجها بصفة رسمية ومشروعة، ومصدر أساسي لمعلومات التجارة الخارجية، المبني على نظامها المعلوماتي.

إشكالية الملتقى

يعالج هذا الملتقى الإشكالية الرئيسية الآتية: ما هي متطلبات تسهيل أنشطة التصدير، وكيف يمكن تنسيق تدخلات الأطراف المتدخلة ذات الصلة في ظل القواعد القانونية والعملية السارية؟ وفيم تتمثل أدوار الجمارك الجزائرية في هذا المجال؟

ووفقا لما سبق؛ جاء هذا الملتقى موسوما بالعنوان الآتي:

" ترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات: الفرص، التحديات والبدائل ".

أهداف الملتقى

01 التعرف على أبعاد استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في سياق التوجهات الاقتصادية الوطنية وتحدياتها.

02 تشخيص وتحليل مختلف المعوقات ومواطن الاختلال التي يواجهها المصدر.

03 دراسة وتقييم القواعد التشريعية والتنظيمية التي تحكم عمليات التجارة الخارجية.

04 تحليل ومناقشة مدى انسجام النصوص ذات الصلة بالاستيراد والتصدير؛ قانون الجمارك، قانون الاستثمار، التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، القانون المحدد للقواعد المنظمة للمناطق الحرة، وتحديد الثغرات القانونية وأوجه الاستدراك.

05 التعرف على الإجراءات والتسهيلات الجمركية لضمان سيرورة عملية الإنتاج وتشجيع التصدير، ومزايا الأنظمة الجمركية الاقتصادية ومدى أهميتها ومستوى تطبيقها في ترقية الصادرات.

06 المساهمة في تطوير متطلبات المرافقة المالية لنشاط التصدير؛ عبر إبراز التسهيلات البنكية وتأمين الصادرات، والبحث في مدى كفايتها ومعالجة المشاكل التي تواجهها.

07 اقتراح الحلول اللازمة والتدابير التنظيمية والأدوات الداعمة لمرافقة المصدرين والمؤسسات المنتجة في كل ما يرتبط بعمليات التصدير؛ وكذا استيراد المدخلات الإنتاجية غير المتوفرة محليا وتجهيزات الإنتاج، بما يسهم في تحسين قدراتها التنافسية.

08 البحث في مسارات رقمنة عمليات التجارة الخارجية وإمكانية تجسيد الترابط والتبادل الرقمي بين الأطراف المتدخلة؛ لما لها من أثر في تسهيل عمليات الجمركة وشفافية المعاملات.

09 توفير فضاء مشترك للنقاش وتبادل الرؤى واقتراح البدائل؛ يجمع الأساتذة والباحثين والخبراء وممثلي وإطارات مختلف الهيئات والدوائر الوزارية والأطراف ذات الصلة (الجمارك الجزائرية، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، هيئات التقييس والتصديق،البنوك التجارية وشركات التأمين، المؤسسات المينائية والمطارات، مؤسسات النقل البحري والجوي والبري ، الوسطاء ووكلاء العبور..)، الغرف الوطنية؛ للتجارة و الصناعة، للفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات، الصناعات التقليدية والحرف، وممثلي مختلف المتعاملين الاقتصادين وخصوصا المصدرين.

محاور الملتقى

المحور التمهيدي: خارطة الإمكانيات الطبيعية والأنشطة الاقتصادية والفرص المتاحة على مستوى ولاية البويرة

- القدرات الطبيعية والاقتصادية.
- المناطق الصناعية ومناطق النشاط.
- المنتجون والمتعاملون الاقتصاديون الناشطون على مستوى الولاية.

المحور الأول: ترقية عمليات التصدير: السياق الاقتصادي والإطار السياساتي

- الاستراتيجية الوطنية للتصدير: السياق الاقتصادي وشروط النجاح.
- تحليل تطور المبادلات والميزان التجاري الجزائري.
- تشخيص معوقات التصدير خارج المحروقات في الجزائر.
- تقييم المرافقة المالية لنشاط التصدير: التسهيلات البنكية، الضمانات وتأمين الصادرات، الصندوق الخاص لترقية الصادرات، تقلبات سعر الصرف وآليات إدارة مخاطره.
- الأداء اللوجيستي: البنية التحتية للنقل وأداء المؤسسات المينائية.
- الاستعلام الاقتصادي واستكشاف الفرص التصديرية في الأسواق الخارجية.
- التنافسية السعر ية للسلع والخدمات الجزائرية في الأسواق الخارجية ومتطلباتها.
- أهمية التقييس والتصديق وتطبيق المعايير الدولية ووسم الجودة في ترقية التصدير.

المحور الثاني: الإطار القانوني الناظم لعمليات الاستيراد والتصدير وجوانب الاستدراك

- تحديد القواعد العامة لعمليات الاستيراد والتصدير (مقاربة قانونية).
- ممارسة الاستيراد والتصدير في ظل الأمر رقم 03-04 المعدل والمتمم "تحليل وتعليق".
- تطبيق نظام رخص استيراد البضائع وتصديرها " الإجراءات، الآليات والإشكالات".
- نظام تحفيز ودعم التصدير في الجزائر " التدابير المؤسساتية، التشريعية، التنظيمية".
- النظام الجزائري للتقييس، التصديق ومطابقة المنتجات.
- الإطار القانوني والتنظيمي لإجراءات التوطين البنكي والتحويلات المالية المرتبطة بعمليات التصدير.

المحور الثالث: الإجراءات والتسهيلات الجمركية لعمليات التصدير

- شروط ممارسة نشاط التصدير خارج المحروقات.
- الإجراءات الجمركية عند التصدير.
- التسهيلات الجمركية الممنوحة لعمليات التصدير خارج المحروقات.
- الأنظمة الاقتصادية الجمركية وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- المعالجة الجمركية للبضائع المعادة.

المحور الرابع : متطلبات تنسيق تدخلات الأطراف ذات الصلة بعمليات التصدير

- آليات التنسيق المؤسساتية والعملياتية بين الأطراف المتدخلة في عمليات الاستيراد والتصدير (الجمارك الجزائرية - البنوك التجارية - التأمينات - النقل البحري والجوي والمؤسسات الموانئية - مصالح التجارة - هيئات التقييس والتصديق - هيئات دعم وترقية الصادرات).
- تنسيق التسهيلات الجمركية والجبائية لفائدة المنتج المحلي (المستثمر) ونشاط التصدير (المصدّر).
- المعابر الحدودية والمناطق الحرة في خدمة التصدير - التدابير المتخذة والمنتظرة.
- النظام المعلوماتي الجديد لإدارة الجمارك ومزاياه في مجال الجمركة ومعلومات وإحصائيات التجارة الخارجية.
- أهمية الترابط والتبادل الرقمي بين الأطراف المتدخلة في مجال التصدير.

شروط وضوابط المشاركة

- ارتباط موضوع المداخلات بأحد محاور الملتقى
- استيفاء المداخلة للأصالة العلمية والالتزام بشروط المنهجية العلمية المحكمة المتعارف عليها.
- الالتزام بالموضوعية في الطرح، مع إيلاء الأولية للمساهمات ذات الطابع الميداني.
- أن لا تكون الورقة البحثية محل مشاركة سابقة في أي ملتقى أو مؤتمر أو ندوة أو قدمت للنشر من قبل.
- لغات الملتقى: العربية، الإنجليزية أو الفرنسية مع إعداد ملخص باللغة العربية والأجنبية.

- تكتب البحوث على برنامج (WORD) بخط Traditional Arabic حجم الخط 14 بالنسبة للمتن باللغة العربية، و 12 بالنسبة للهوامش، وبخط Time New Roman بحجم 12 بالنسبة للمتن باللغة الأجنبية و بحجم 10 بالنسبة للهوامش.
- تقبل المداخلات الفردية أو الثنائية فقط.
- لا يتجاوز عدد صفحات المداخلة خمسة عشر (15) صفحة.
- تخضع جميع الأوراق البحثية للتحكيم من طرف اللجنة العلمية.

تواريخ مهمة

- يعقد الملتقى يومي 18 و 19 أكتوبر 2023 بجامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة.
- ترسل المداخلات كاملة في أجل أقصاه 21سبتمبر 2023 .
- يتم إعلام أصحاب المداخلات المقبولة، إرسال الدعوات للمشاركة والبرنامج قبل تاريخ 06 أكتوبر 2023.

ترسل المداخلات إلى البريد الالكتروني للملتقى

colloqueproexpo10@univ-bouira.dz